كتاب مفتوح إلى شاه إيران(*)

لقد جرت العادة أن لا تخاطب الصحافة الملوك والرؤساء مباشرة، بل توجه كلامها إلى المؤسسات المختصة. ولكن الصحافة الغربية وهي تنقل أنباء الخلاف بين حكومتكم وشركات النفط العالمية العاملة في بلادكم، قد ذكرت أنكم قد اشتركتم في الحوار وتقدمتم بطلبات قيل إنها لا تقبل المعارضة ولا المناقشة، وأنكم طلبتم من الشركات أن تزيد من إنتاج نفط إيران بحيث يصبح دخل بلادكم لا يقل عن ألف مليون دولار للسنة المالية الإيرانية ١٣٤٨ والتي بدأت في شهر آذار الماضي.

ونحن من المعجبين جداً بالخطوات التي أقدمت عليها حكومتكم، ونهنئكم على نجاح خطط التنمية السابقة التي كانت نتيجتها تحسين ملحوظ في مستوى معيشة الشعب الإيراني النبيل الذي نكن له كل حب ونتمنى له كل توفيق. كما أننا نشعر أن السبعة والعشرين مليون إيراني بأشد الحاجة إلى جميع الفوائد التي يمكن تحصيلها من ثرواتهم الطبيعية، وأن طلبكم بأن يزاد الإنتاج من الآبار الإيرانية بحيث تصبح إيران أول بلد منتج للنفط في المنطقة طلب منطقي ولا بدّ من تحقيقه، وها هو قد تحقق منذ العام المنصرم ١٩٦٨ وأصبح إنتاج إيران، ولأول مرة بعد التأميم، يفوق إنتاج كل من المملكة العربية السعودية والكويت.

تعريض بالعرب

إن الداعي لرفع هذا الكتاب إليكم هو ما لاحظناه من أنه في الوقت الذي تحاولون فيه إقناع حكومات الغرب وشركاته بتفضيل زيادة الإنتاج الإيراني على الإنتاج العربي تستخدمون لإقناعهم حججاً كلها تعريض بالبلاد العربية وبحكامها. ونحن، ولو أننا نوافقكم على أن بعض حكام العرب لا يصرفون عوائد النفط بحكمة كما

(*) نشر في: **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٤، العدد ٩ (حزيران/يونيو ١٩٦٩)، ص ٧ ـ ٩.

تفعلون، لا نرى أن من حقكم وأنتم في مجال الدفاع عن وجهة النظر الإيرانية التعريض بالبلاد العربية. وسنحاول في هذا الكتاب أن نرد على بعض ما قلتموه عند استقبالكم للمستر «J.D.F. Jones» مراسل جريدة **الفايننشال تايمز** اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٦ أيار ١٩٦٩.

أنتم تقولون إن الحكام العرب الذين تزيد الشركات من إنتاج النفط في بلادهم يتصرفون بهذه الأموال بغير حكمة وينفقونها على أمور لا تعود على البلاد بالخير، بينما كل قرش تجمعه إيران من نفطها يوجه لصالح الشعب الإيراني لتطوير إمكانياته ولرفع مستوى معيشته. والحقيقة أن هذا الكلام ليس كله صحيحاً.

أعمال نافعة

صحيح أن هناك إسرافاً وقلة خبرة في الجانب العربي، ولكن هناك أعمالاً نافعة ومفيدة تصرف لأجلها بعض عوائد النفط في البلاد العربية. فأنتم تعرفون، مثلاً، أن الأمة العربية تتعرض في الوقت الحاضر لغزو أجنبي ممثل بجنود الصهيونية الذين اغتصبوا كل أرض فلسطين العربية وصحراء سيناء وحقول النفط العربية على الشواطئ الشرقية لخليج السويس، ومرتفعات الجولان في سوريا. وهم يعدون العدة لمواصلة زحفهم للاستيلاء على حقول النفط في العراق وحقول النفط العربية على سواحل الخليج. وعوائد النفط هذه التي تقولون إنها لا تصرف بحكمة، تلعب دوراً خطيراً وأساسياً في معركة العرب. فمن عوائد النفط يؤخذ ١٣٥ مليون جنيه استرليني أو ما يعادل ٣٢١ مليون دولار للمساهمة في معركة المصير العربي. ومن هذا المبلغ يدفع ٩٥ مليون جنيه استرليني حالياً للجمهورية العربية المتحدة لتعويضها عن الخسارة الاقتصادية الفادحة التي تكبدتها تلك البلاد بتعطيل العمل بقناة السويس نتيجة للغزو الإسرائيلي. أما الأربعون مليون جنيه الباقية فتعطى لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتساعدها في معركة الصمود ولشراء الأسلحة. وقد ظهر أثر هذه المساعدات بما نراه من صمود الجيوش العربية أمام الغزو الإسرائيلي على جبهتي الأردن وقناة السويس. كما أن المساعدات التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، للمشاريع الإنمائية في البلاد العربية المختلفة لا يمكن أن يقال عنها بأنها صرفت بدون حكمة.

تخوف في محله

أما قولكم بأنه من الخطر على نظام النقد الدولي أن يسمح للإمارات العربية الصغيرة بأن تحصل على أموال كثيرة نتيجة لإنتاج النفط من حقولها، ثم وضع هذه الأموال بالعملة الاسترلينية والاحتفاظ بها كودائع في المملكة المتحدة وغيرها من البلاد الغربية لأن أي تغيير في سياسات الإمارات قد يجعلها تحول تلك الأموال من

الاسترليني إلى الدولار ومن ثم تطالب أن يدفع لها ثمن الدولارات ذهباً، وستكون النتيجة الحتمية لذلك اضطراب شديد في المركز المالي لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وقولكم ان الطريقة السليمة لخدمة المصالح الغربية هي زيادة الإنتاج من الآبار الإيرانية التي هي أكثر البلاد في المنطقة، كما تقولون، استقراراً وهي التي ستدافع عن الأمن وتحافظ على الاستقرار هناك، فالحقيقة أن تخوفكم في محله.

سيعي العرب الحقيقة

فلن يمر وقت طويل حتى تعي البلاد العربية التي تضع أرصدة كبيرة في المؤسسات الغربية أن عملها هذا ليس في مصلحتها وأنه لا بد لها أن تحتفظ بأموالها على شكل ذهب تخزنه في بلادها أو توظفه في مشاريع إنتاجية في البلاد العربية المختلفة، كما أن نصيحتكم بأن يركز النشاط على إيران لأنها أكثر البلاد استقراراً وأقربها إلى الغرب، فيه تفاؤل كبير لا نوافق جلالتكم عليه. فالتغيير الممكن حدوثه على سياسات الإمارات العربية وارد، كما أن حدوث تغيير جذري في سياسات إيران نفسها وارد أيضاً، فما الذي يمنع قيام شعب إيران بتغيير حكومته وقيام حكومة وطنية كحكومة الدكتور محمد مصدق تتخلص من الشركات النفطية الاحتكارية وتنفذ سياسات وطنية بحتة؟ وقد ترى هذه الحكومة أن من مصلحتها الوطنية إعادة تأميم النفط الإيراني وقيام الشركة الوطنية الإيرانية بجميع النشاطات النفطية من البئر إلى السيارة، وجلالتكم ونحن نعلم بأن الإيرانيين قادرون على ذلك من الناحية الفنية والتجارية. ولهذا فليس هناك ضمان للشركات الاحتكارية النفطية ومن ورائها حكومات البلاد المستهلكة في أوروبا وأمريكا لأن هذه الشركات سواء أكانت تعمل في إيران أم في البلاد العربية، تعمل تحت ظل شروط مجحفة أملاها الاستعمار والتخلف على حكومات المنطقة، وأن كل وطني مخلص، سواء أكان في إيران أم في البلاد العربية، يحاول منذ سنوات عديدة التخلص من سيطرة الشركات الاحتكارية لأنها قد أصبحت عبئاً اقتصادياً على البلاد المنتجة وليس لوجودها ضرورة، حيث يمكن للشركات النفطية الوطنية إخراج النفط وتحميله في الناقلات من موانئ البلاد العربية وإيران. وحيث أصبح من المستحيل على شركات النفط العالمية مقاطعة هذا النفط لعدم وجود مصادر أخرى تحل محله في حالة اقتطاعه من الأسواق.

على حساب العرب

لقد أعلنت الشركات موافقتها على طلبكم بتقديم ألف مليون دولار للحكومة الإيرانية كعوائد عن عام ١٣٤٨هـ (الإيراني) (من آذار ١٩٦٩ حتى شباط ١٩٧٠)، وسيكون بعض هذا المبلغ حصيلة زيادة في الإنتاج والبعض الآخر دفعات نقدية تخصم من عوائد إنتاج المستقبل من الحقول الإيرانية. وقد بدأت الشركات منذ أسابيع تهيئ

الرأي العام العربي والحكومات العربية المعنية لهذه النتيجة الحتمية التي تريدها الشركات وتريدها حكومات البلاد المستهلكة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وكان كل متتبع للأحداث يشعر بهذه التمثيلية الهزلية التي تلعب في مطلع كل عام والتي خلاصتها أن تقوم حكومتكم بتقديم طلبات جديدة لشركات النفط تحثها فيها على أن تزيد إنتاج النفط في بلادكم بدون اعتبار لقانون العرض والطلب بل على حساب الآخرين. ثم تثور شركات النفط وتقول إن طلب إيران هذا غير معقول وتذهب لحكومات البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط لتقول لها إن الإيرانيين يطلبون كذا، وهذا طلب غير معقول وإننا سنقاومهم ولا يمكن أن نضحي بمصالحكم من أجلهم فاطمئنوا.

خداع الناس

ثم يأتي دوركم فتعقدون مؤتمراً صحفياً عالمياً تهدد فيه الشركات ويطلب منها الاستجابة لمطالب حكومتكم العادلة وإلا فالويل والثبور لها. ثم يقول وزراء جلالتكم للصحافة الغربية ان صاحب الجلالة قد طلب كذا وكذا، وان طلب الشاه أمر، ولا يمكن للحكومة الإيرانية أن تتراجع عن طلباتها بعد أن أيدها الشاهنشاه، وأن على الشركات إما أن تلبي الطلب أو تترك إيران، لأن النفط نفط إيراني وأنتم دولة مستقلة. ثم تجري مشاورات ومفاوضات تنشر أنباؤها في الصفحات الأولى من الجرائد الأجنبية في لندن ونيويورك لإيهام الناس بأن هناك أزمة خطيرة. والحقيقة أن زيادة الإنتاج كانت مقررة منذ العام الماضي وكل هذه التمثيليات للضحك على العرب وجعلهم يتقبلون النقص في الزيادة في إنتاجهم بدون أن يلحقوا ضرراً بمصالح الشركات. وبعد ذلك يتم اللقاء بين ممثلي حكومتكم والشركات وتعلن الشركات صاغرة قبولها طلب جلالتكم وشكرها لتفضلكم بأمرها بذلك.

مسرحية لا تنطلي على أحد

هذه المسرحية التي تتكرر كل عام لا يمكن أن ينطلي أمرها على عاقل. إنها مؤامرة تحاك ضد المصالح العربية وهي محاولة تهدف إلى التقليل من قدرة البلاد على الصمود في مواجهة أعدائها. وحكومتكم عارفة أو غير عارفة، تساعد أعداء الأمة العربية على الإضرار بها. وهذا يدفعنا إلى أن نقترح عليكم ما يحقق لبلادكم ما تريدونه لها بدون الإضرار بالبلاد العربية.

ارفعوا ضريبة الدخل

أولاً: إن إصراركم على زيادة الإنتاج بدلاً من رفع الضريبة على الشركات أمر غير مفهوم، لأن الزيادة في الإنتاج معناها زيادة العرض على الطلب في الأسواق..

فأنتم مثلاً تطلبون زيادة في إنتاجكم قدرها ١٦ بالمئة بينما زيادة استهلاك العالم سنوياً هي ٧,٥ بالمئة، فإذا زاد العرض على الطلب انخفضت الأسعار وتكون النتيجة الحتمية أن تصدر البلاد المنتجة كميات من النفط بدون مقابل، بينما لو رفعت الضريبة ١٠ بالمئة مثلاً لكان مجموع الزيادة العادية في الإنتاج والضريبة الجديدة يكفي لسد حاجات إيران للخطة الخمسية ولزاد من دخل البلاد العربية ١٠ بالمئة، وكان من الممكن أن يعرض اقتراح من حكومتكم على منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) ويصدر به قرار من المنظمة وتلزم الشركات بتنفيذه. فما دمتم دولة مستقلة، حرة تفعل في بلادها ما تشاء، فلماذا لا ترفعون ضريبة الدخل؟ وهذا لن يشكل عبئاً على الشركات التي لا تصرف في المنطقة على إنتاج البرميل الواحد أكثر من عشرة سنتات، ولا تدفع لحكومات البلاد المنتجة ثمناً للنفط المنتج أكثر من ٩٠ سنتاً. ولهذا فإنها تأخذ البرميل الواحد بدولار وتبيعه في المتوسط بدولارين تقريباً، ثم تجمع وحدها كل أرباح عمليات النقل والتكرير والتسويق. والأرباح من عمليات إنتاج النفط في الخليج، في الوقت الحاضر، تزيد عن ٣٠٠ بالمئة من الأموال الموظفة في هذه العمليات، وهكذا نرى أن اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة لزيادة دخل شعب إيران والبلاد العربية من ثرواته النفطية هي أسهل الطرق وأقربها إلى المنطق. فلماذا لم تلجأوا إليها؟

ادعاءات عجيبة

ثانياً: إنكم تتكلمون وكأن منظمة الدول المنتجة المصدرة للنفط (أوبك) التي تسبب وجودها في توفير مئات الملايين من الدولارات للبلاد المنتجة والمصدرة للنفط، لا وجود لها. كما أنكم توجهون كلامكم للشركات ولحكومات البلاد المستهلكة في أمور تخص البلاد المنتجة والمصدرة للنفط، ولو أنكم اتصلتم بالبلاد العربية إما عن طريق «الأوبك» أو مباشرة، لكان بالإمكان تحقيق كثير من مطالبكم. وصدقني أن العرب سيرون عدالة قضيتكم أكثر وضوحاً من رؤية الشركات لها. ولا شك أن مانعكم من الاتصال هو الظروف السياسية والأحداث المؤلمة التي تتم في منطقة الخليج. فلا زال ادعاء حكومتكم بملكية جزيرة البحرين وتصريحات بعض أعضاء المجلس الإيراني عن حماية أبناء الجنس الآري في البلاد العربية، وبناء أسطول بحري كبير وطيران ضارب مزود بأحدث الأسلحة الفتاكة، يخيف العرب المسالمين ويقلل من ثقتهم بنواياكم.

نقض الاتفاق

ثالثاً: إن نقض اتفاقية شط العرب التي عقدت في عام ١٩٣٧ والتي حددت بموجبها حقوق البلدين، العراقي والإيراني، عمل غير ودي، ليس بالنسبة لإخوتكم

في العراق فحسب، وإنما بالنسبة لجميع العرب والمسلمين. فمن غير المعقول ولا المقبول أن تقدم دولة إسلامية تربطها بالعرب روابط وثيقة على ما أقدمت عليه، في هذا الوقت بالذات حيث تحاول الأمة العربية صد عدوان استعماري آثم. وكان من الممكن، ومهما كان شعور حكومتكم نحو الاتفاقية، الانتظار حتى تنفرج الأزمة، ولكنتم وجدتم في اخوانكم العرب من هم على استعداد لإرضائكم وتغيير كل الشروط التي اعتبرتموها مجحفة. إن لجوءكم لدبلوماسية الأساطيل والطائرات النفاثة في أخذ ما تريدون من أرض العرب، كما فعلتم مؤخراً في تحديد المياه المغمورة مع المملكة العربية السعودية وفي شط العرب، عمل لا يقبل من دولة إسلامية تجاه دولة إسلامية أخرى، وكان من الممكن المجادلة بالتي هي أحسن وتوسيط طرف ثالث للإصلاح بين الأخوين.

علاقة وثيقة بإسرائيل

رابعاً: لقد ذكرتم لمراسل جريدة **الفايننشال تايمز** اللندنية عن علاقتكم الوثيقة بإسرائيل، وأنتم تعرفون من هي إسرائيل وماذا تفعل بإخوانكم المسلمين، وتعلمون كيف أنها تدنس المسجد الأقصى وتطأ أقدام جنودها المساجد والمآذن. ومع ذلك تصرون على توثيق علاقاتكم بها وتمدونها بالنفط الخام الذي يلعب دوراً أساسياً في تحريك قوتها المدمرة الموجهة نحو إخوانكم المسلمين. وبعد كل هذا تتصورون أنه بالإمكان خلق علاقة وثيقة وحسن جوار مع العرب.

يا صاحب الجلالة:

إن العرب في الوقت الحاضر أمة مهزومة، وهي تسجل أصدقاءها وأعداءها، ولكن أمتنا ذات حيوية لا مثيل لها وستقوم من تحت الركام وستحطم أعداءها وتطهر ديارها وتحافظ على ثرواتها النفطية وأراضيها وأنهارها، ولن تسمح بأن تفقد بوصة واحدة من أراضيها أو درهماً واحداً من ثرواتها. وإنه لمن الخير لإيران وللعرب أن تغيروا من سياساتكم وأن تعملوا كما جاء في الحديث الشريف: «انصر أخاك ظالماً كان أو مظلوماً»، ومعنى ذلك أن تقفوا معنا في وقت الشدة وأن تساعدونا بما تستطيعون، بالنصيحة وبالمادة، وهذه روح الإسلام، يا صاحب الجلالة.